

اقتصاد

مقترح شركة إسمنت سورية إيرانية

هناك غانم

أكدت وزارة الصناعة في كتاب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أنها ترغب في إقامة شركة لإنتاج الإسمنت بطاقة إنتاجية ٥ ملايين طن سنوياً على أرض معمل المسلمية ببلد مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية على أساس B. O. T لمدة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين الجانبين بحيث يتم تحويل حصة الجانب السوري من أرباح المشروع لمصلحة الجانب الإيراني لإيفاء ديونه ومستحقاته الواجبة على وزارة الأصول في حال الاستفادة من الخط الأثمناني الإيراني الثاني.

جاء ذلك رداً على طلب الحكومة المتضمن طلب دراسة مسودة مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي الاستراتيجي وطول الأمد بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية المتعلق بالبحث في ديون البلدين لبعضهما البعض وقطع خط الائتمان الثاني إلى سورية من خلال عرض الحكومة السورية قائمة بالأصول التي يمكن نقلها إلى الجانب الإيراني بهدف تسوية ديونها للحكومة الإيرانية، والتي تم تحديدها والاتفاق عليها من

وزير المالية والاقتصاد الإيراني. أما بخصوص طلب الحكومة المتعلق بنقل مشروع الألياف البصرية من سورية إلى إيران مع تحديد القيمة التقريبية للمنشآت والأصول التي يتم نقلها إلى إيران من الحكومة السورية في إطار تنفيذ المشروع فقد أوضحت الصناعة أن هذا المشروع غير موجود في وزارة الصناعة وليس مدرجا في خططها الاستثمارية لعام ٢٠١٨ وفي حال رغبة الجانب الإيراني بإقامة هذا المشروع فيمكن إقامته بالمشاركة بين سورية وإيران.

وبالعودة إلى مشروع إقامة معمل الإسمنت في منطقة المسلمية أوضح مدير عام مؤسسة الإسمنت طلال إبراهيم لـ«الوطن» أن المؤسسة بصدد دراسة العروض المقدمة لها من الدول الصديقة ولأسيما إيران، موضحاً أنه تمت سرقة وتدمير المعمل بكل آلاته وخطوط إنتاجه ولم يبق منه حالياً سوى بقايا منشأة وهناك متابعة لهذا المشروع باعتباره من أولويات عملنا ولا سيما أننا مقلوبون على مرحلة إعادة الإعمار والتي تتطلب إقامة العديد من المنشآت الخاصة بالإسمنت لأن حاجة البلد لهذه المادة تتجاوز ٣٥ مليون طن سنوياً عند البدء بإعادة الإعمار.

عبد الهادي شباط

كشف وزير المالية مأمون حداد لـ«الوطن» أن القروض السكنية سوف تكون ضمن اجتماع السياسات الاقتصادية بداية الأسبوع المقبل وأنه يتوقع إطلاق هذه القروض لكن ضمن محددات وتعليمات تنفيذية واضحة، مؤكداً بأن الكتلة المالية المتاحة لدى المصارف العامة للإقراض لا تتعدى ٣٠٠ مليار ليرة ونحو ١٠٠ مليار متوافرة لدى المصارف الخاصة.

واكتفى الوزير في رد على سؤال لـ«الوطن» عن حالة واقعة الفساد التي يجري الحديث عنها لدى فرع التأمين والمعاش للرقعة الموجود في محافظة حماة بأن الموضوع يتابع من الجهات المختصة والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش دون التطرق للتفاصيل، معلماً بأن الموضوع حسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» يتعلق بالتلاعب بدفاتر المعاشات للمتقاعدين من بعض العاملين في فرع التأمين والمعاش بالتعاون مع عدد من العاملين في المصارف لدى المصارف التي تعمل من حماة.

وعن مستجدات قانون التأمين بين الوزير أن الوزارة تعمل على إنجاز قانون أهمها قانون التأمين والجمارك والبيوع العقارية، وأنه لا يرغب في



وزير المالية لـ«الوطن»: القروض السكنية على طاولة اللجنة الاقتصادية مطلع الأسبوع المقبل

عضو مجلس شعب ممنوع من السفر بسبب ٣ ملايين ل.س

توجهات حكومية اعتمدت على هذه اللجان، ويمكن متابعة هذه الموضوع مع الأمانة العامة في رئاسة الحكومة، مشيراً إلى أن القرارات كانت احترازية لحماية المال العام وتحقيق المصلحة للصارف.

كما أشار الوزير إلى أن لجنة تعديل النظام الضريبي مستمرة في عملها وعقدت عدة اجتماعات لبحث ومناقشة الواقع الضريبي، على حين اعتبر أحد أعضاء اللجنة في تصريح لـ«الوطن»، أن تشكيل اللجنة المكلفة دراسة النظام الضريبي السوري بمنزلة إقرار من الحكومة بأن النظام الضريبي المعمول به لم يعد يواكب طبيعة الاقتصاد الحالي، ولا يتوافق مع أهداف المشروع الضريبي لجهة تحقيق الوفرة، أي واردات الخزينة العامة من الضرائب لتغطية الإنفاق العام، ولا العدالة في توزيع العبء الضريبي على المكلفين حسب قدرتهم على الدفع التي تتناسب مع دخولهم، وأن تشكيل هذه اللجنة خطوة جريئة من الحكومة لإعادة النظر بالأهداف التي يجب أن يحققها المشروع الضريبي، حيث من مهام هذه اللجنة دراسة النظام الضريبي بكل مكوناته من الضرائب المباشرة مثل الضرائب الجبركية والضرائب على

التحقيق في قضايا فساد لدى فرع الرقعة للتأمين والمعاشات

كاشفاً عن منع سفر أحد أعضاء مجلس الشعب لتجاوز قيمة المبالغ المالية المترتبة عليه نحو ٣ ملايين، مبيناً أنه لا استثناءات في الموضوع.

وعن العدول عن بعض القرارات الاحترازية التي صدرت بحق بعض العاملين في المصارف العامة كونهم لم يثبت تورطهم في تسهيل منح أي قرض مخالف أو التهاون في متابعة بعض القروض المتعززة خلال السنوات الماضية بين الوزير أن هذا الملف شككت له لجان خاصة وهي من تنظر في ذلك، وقد تم إصدار القرارات بناء على

البيع عليه ٢٢ ألف ليرة على حين لا يتقاضى أي سمسار أقل من ٥٠٠ ألف ليرة في أي عملية وساطة وبيع عقار، معتبراً أن التخمينات الحالية غير واقعية وتفتقر الكثير على خزينة الدولة.

وخلال حديث الوزير عن وضع إشارات الحجز الاحتياطي ومنع السفر عن المكلفين ممن لم يسدوا المبالغ المترتبة عليهم لمصلحة الخزينة العامة بين الوزير أن الوزارة لم تضع أي حالة منع من السفر لأي مكلف قيمة المبالغ المترتبة عليه للخزينة أقل من مليون ليرة،

الحديث عن هذه القوانين قبل الانتهاء منها بشكل كامل لأن العديد من القضايا فيها ما زالت قيد النقاش والتعديل وسوف يتم الحديث عنها بشكل مفصل لدى الوصول للصياغة النهائية لهذه القوانين.

اعتبر الوزير أنه بالعموم فيما يتعلق بالبيوع العقارية لم يعد مقبولاً الاستمرار بالواقع الحالي لضريبة البيوع الحالية، مبيناً أن الخلل يتعلق بالتخمينات المعمول بها للقيم العقارية ضارباً مثلاً أن منزلًا قيمته مليار ليرة في أي فتح لا تتجاوز قيمة ضريبة

في ورشة عمل تموينية تجارية

الأسواق تغصّ بالسلع غير الصالحة للاستهلاك

احتكارات داخل أسواق الهال وبين المحافظات تؤثر سلباً في المزارع والمستهلك

صالح حميدي

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي عن دخول كميات كبيرة من المواد غير الصالحة للاستهلاك إلى الأسواق المحلية خلال الأشهر الماضية، مما تطلب رقابة حقيقية بالتعاون والتنسيق مع التجار.

جاء حديثه خلال ورشة عمل عن دور التجارة الداخلية في عمل الأسواق المحلية لإنجاح العملية التسويقية، يوم أمس في المركز الثقافي في كفسوسة، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية ومشاركة غرف الصناعة والزراعة، مبيناً أن هذه الورشة تندرج ضمن سلسلة ورشات عمل تقام بالتعاون مع اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة بهدف الوصول إلى آلية رقابية للأسواق تتال رضا المواطن ورضى التاجر على السواء.

ورأى الغربي أنه على الرغم من تواجد بضائع كثيرة ومتنوعة مخالفة للشروط الصحية وتفقد للجودة إلا أن هناك رضى بعمل الرقابة التموينية بنسبة ٧٠ بالمئة حيث هناك ضبط لبضائع بكميات كبيرة مهينة أو منتهية الصلاحية أو بلا مواصفات ولا جودة داعياً للعمل كجهد واحد لنيل رضى المواطن ورفعة التجار.

من جانبه دعا رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع بكلمته إلى تشجيع المنتج المحلي لأنه يلتزم بالموافقة والجودة المطلوبة ويكون يعطي دفعا أكبر لحركة البضائع في التجارة والزراعة والصناعة والإنتاج بشكل عام ويسهل من الأيدي العاملة الوطنية في مختلف مجالات الإنتاج والصناعة.

إستراتيجيات التسويق

بدوره قدم معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عماد الدين شعيب خلال محاضرة حول إستراتيجية التسويق لحالات نجاح بعض المنشآت في عمليات التسويق وتعتبر البعض الآخر في هذه العملية بسبب غياب الدراسات التسويقية وضح المعلومات حول الأسواق والكميات المطلوبة والاحتياج الحقيقي للاستهلاك المحلي من الإنتاج أو الأجنبي.

وأشار إلى أن هناك الكثير ممن يبحثون عن زيادة الإنتاج بعيداً عن الكلف والقدرة على تسويق هذا الإنتاج بالطرق السليمة، ومنها بضرورة اعتماد كافة المنشآت والورش وكافة المنتجين والمستوردين لخطت تسويق إستراتيجية لأي منتج للوصول على الأسواق.

ودعا إلى ضرورة العمل وفق مبدأ التنافسية والاعتماد على احتياجات السوق لأنها تؤدي إلى تخفيض الأسعار والابتعاد عن الحصرية في بعض المواد والبضائع والسلع ببعض المنتجين أو المستوردين كي لا تخضع مثل هذه المواد للتحكم في الأسواق وفرض الأسعار وغياب المنافسة.

وأشار إلى أبرز مشاكل التسويق خلال السنوات الماضية وأهمها التذبذب في الأسعار وارتفاع أجور النقل وارتفاع مستلزمات الإنتاج وقد انصفت فترة الأزمة بالإنتاج الوفير والتسويق الضعيف في الوقت ذاته، داعياً ضمن هذا الإطار إلى اعتماد مبدأ التوزيع الجيد والالتزام بالموافقة والسعر والجودة والأخذ بالاعتبار وعي المستهلك الأمر الذي يستدعي البحث عن التسويق بالطرق العصرية والحديثة والتي تلائم أنماط الأعمال.

الأسواق بين التاجر

مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي تحدث عن واقع الأسواق والتجارة الداخلية من وجهة نظر اتحاد غرفة التجارة السورية، مبيناً أنه على الرغم من الأزمة فإن الأسواق المحلية لم تشهد فقدان أية بضائع، ولم تفرغ الرفوف من السلع والمواد على اختلافها نتيجة أن أعداداً مهماً من التجار أتروا الاستمرار في أعمالهم داخل سورية



الغربي: آلية رقابية تتال رضا المواطن والتاجر

وعرض رؤية اتحاد غرفة التجارة وتتطور على هدف الوصول إلى اقتصاد أكثر منافسة ومولد للقيم المضافة وتحقيق المشاركة بين العام والخاص وتنشيط التجارة وحرية المنافسة وتخفيض الأسعار وتسهيل أعمال حلقات التجارة المختلفة والتركيز في الرقابة على المواصفة والجودة والصحة وتوازن الأسواق ومنح السجلات والترخيص المؤقتة للمنشآت نقلت أعمالها إلى مناطق آمنة.

الإنتاج الزراعي

بين ممثل اتحاد غرف الزراعة خالد أحمد أن الإنتاج الزراعي في سورية يفتقر إلى أسواق تجميع رغم الإنتاج الوفير والكبير مشيراً إلى ضرورة إيجاد أسواق تجميع وتوضيب وفرز وتغليف بسبب تطور أنماط المستهلكين وخاصة المعد للتصدير وظهرت شرائح مجتمعية لم تعد تقبل إلا بالمنتج النوعي والمتميز ببيانات كلفة وشروطاً صحية وبيئية وتغليفاً جيداً وغيرها من الشروط.

وقال إن تموضع أسواق الهال في سورية غير مناسب وأكثرها في مراكز المدن حيث تزداد الكلف لإدخال البضائع إليها والترخيص والضرائب ومواقف متعددة وكلف نقل مرتفعة عدا عن الازدحام داخل هذه المدن ما يقفد أسواق الهال فيها الكفاءة التسويقية.

وأشار إلى عمليات احتكارية داخل أسواق الهال وبين المحافظات وبين الحلقات التسويقية للمواد الزراعية التي تؤثر سلباً في المزارع وأرباحه وترفع الكلف على المستهلك حيث تتجاوز نسب ربح بعض الحلقات الوسيطة قيمة المادة المنتجة ذاتها ولا تكفي بنسبة ٦ بالمئة عمولة بل تصل إلى أكثر من ٢٠ بالمئة مخالفاً بذلك النسب الموضوعه من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

ونفى وجود أسواق متخصصة في أسواق الهال أو الجملة ونفى تأثير سلباً على الأسعار حيث تسود المضاربات ويتم البيع من تاجر تجزئة إلى تاجر تجزئة آخر وهو يخالف العرف المتبع في مثل هذه الأسواق ويغيب عنها

مداخلات

دعا مدير هيئة المنافسة ومنع الاحتكار أنور العلي إلى إنشاء مؤسسة تسويق عملاقة للتسويق الداخلي والخارجي وتحقيق رغبات المواطن ومصالح المنتجين والأسعار المناسبة لكافة الأطراف في العملية الإنتاجية والتسويقية.

وأشار إلى وجود زراعات وصناعات سورية تتمتع بميزة تنافسية وليس بميزة تسويقية مثل الحمضيات وزيت الزيتون والحبوب والشوندر السكري وغيرها إضافة إلى نحو ست صناعات تنسحب عليها ذات الحال.

وأشار إلى الحديث منذ ثلاثين سنة عن تسويق الحمضيات بلا جدوى داعياً إلى إنشاء شركة تسويق عملاقة من القطاع الخاص ترعاها الدولة تدرس احتياجات السوق الداخلية وحجج الإنتاج والكلف والأسعار وتضع أسساً لهذا العمل بالتعاون مع الاتحادات المهنية والمنظمات والجمعيات الأهلية.

من جانبها أشارت رئيسة جمعية حماية المستهلك سراب أسمر إلى التعويل بالدرجة الأولى على الرفع من مستوى

القلاع: يجب تشجيع المنتج المحلي

شعيب: كثير من السلع يدخل عبر المنافذ غير الشرعية

خربوطلي: لا مسوحات ميدانية حكومية للأسعار

وعى المستهلك لإنجاح العملية التسويقية لأي منتج من المولات والمراكز والصالات وقطاع بيع الجملة ونصف الجملة والمفرق والتجزئة ووضع الأسعار لكافة المواد والسلع بمختلف مستوياتها وأنواعها وأصنافها وسمياتها وهي من حق المستهلك وتعتمد في كل بلدان العالم.

رئيس غرف تجارة وصناعة القطنية مفيد ماسح بين أن مشاكل التوزيع ليست جديدة وتعاني منها منذ سنوات كثيرة وهي تبدأ من المنتج الزراعي أو الصناعي وصولاً إلى المستهلك والمعالجة الأكبر للمزارعين والفجوة الكبيرة الفارق الكبير بين الحلقات الوسيطة.

أيمن يحيى من اتحاد غرف الزراعة دعا إلى الابتعاد عن استخدام مصطلح تصدير الفائض واعتماد مبدأ الإنتاج من أجل التصدير.

وأشار البعض إلى غياب التنسيق بين اتحاد الفلاحين واتحاد غرفة الزراعة ومديرية الزراعة وأسواق الهال فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي وتسويقه بالصورة المثلى.

إجابات

شعيب وفي معرض إجابته عن بعض التساؤلات بين أن الوزارة تدرس حالياً بالتعاون مع محافظة دمشق وضع لوحات إلكترونية في كافة الأسواق وقطاع ومراكز البيع تتضمن المواد وأصنافها ونوعياتها وأسعار كل واحدة منها ويمكن أن تعمم على باقي المحافظات.

وبين من جانب آخر أن هناك الكثير من المواد والبضائع تدخل عبر المنافذ غير الشرعية.

وأكد أن إستراتيجية التسويق هي مسؤولية مختلف وزارات الدولة والاتحادات المهنية وغرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة مقترحاً تشكيل لجنة من هذه الجهات والقطاعات لوضع الإستراتيجية والحلول المناسبة للعملية التسويقية مبيناً أن الحلول الآتية لا تجدي نفعاً، وأن وزارة التجارة الداخلية تؤمن بالتعاون مع القطاع الخاص بهذا الصدد.

وأشار إلى مشروع مرسوم في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تنظم لأسواق الهال في سورية.

بينما أوضح عامر خربوطلي أن فجوة الأسعار بين مواقع الإنتاج وأسواق الهال والحلقات الوسيطة موضوع شائك وقديم إلا أن هذا الأمر لا ينفي ضرورة وجود أسواق الهال لأنها موجودة في كل بلدان العالم وتحتاج لدينا إلى ضبط وتنظيم لتحقيق العدالة والتوازن بينها وبين مواقع الإنتاج للوصول إلى السعر التعادلي عبر توفير معلومات شاملة وشفافة عن الأسواق وحرية الدخول والخروج منها.